((مقال مراجعة موضوع))

دور الاتحاد الاوربي في حل الصراعات للجوار الشرقي: نماذج مختارة

المؤلف: للباحثة نهرين جواد شرقي، مجلة العلوم السياسية/كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد / العدد66 / 2023.

مراجعة: م.م. الحسن جلال عبد الواحد
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين
alhasan.jalal@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

هدف هذه المراجعة إلى تقديم قراءة تحليلية–نقدية للبحث الموسوم (دور الاتحاد الأوروبي في حلّ الصراعات في الجوار الشرقي: نماذج مختارة)، من خلال تشخيص الأسس النظرية التي يستند إليها في تفسير طبيعة الفاعلية الأوروبية، وتفكيك منطلقاته المفاهيمية المرتبطة بمفاهيم القوة المعيارية، وإدارة الأزمات، والدبلوماسية الوقائية، فضلًا عن تقويم المنهج المعتمد في معالجة نماذجه التطبيقية، وتحليل النتائج التي خلص إليها؛ بغية تحديد موقعه ضمن خريطة الأدبيات المعاصرة في دراسات الاتحاد الأوروبي وحلّ النزاعات, وقد اعتمدت المراجعة المنهج التحليلي–النظمي إطارًا إجرائيًا أساسًا، عبر تحديد المدخلات البنيوية والسياقية التي تحكم سلوك الاتحاد الأوروبي في فضاء الجوار الشرقي، وتتبع مخرجاته العملية في إدارة الأزمات، وقياس مدى الاتساق الداخلي بين أطروحته النظرية وأدواته التطبيقية, كما سعت إلى اختبار قدرة الدراسة على تفسير حدود الدور الأوروبي في بيئة تتسم بتشابك المصالح الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التفاعل مع روسيا بوصفها فاعلًا مؤثرًا في معادلات الصراع, وانصبت المراجعة كذلك على تحليل الكيفية التي عالج بها البحث النماذج المختارة في دول الجوار الشرقي، مثل أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، من حيث أدوات الوساطة، وبعثات المراقبة، واتفاقيات الشراكة، وبرامج الدعم المؤسسي، ومدى نجاحها في احتواء النزاعات أو إدارتها وبذلك، سعت المراجعة إلى تقييم القيمة المعرفية للدراسة، ومدى إسهامها في تفسير التحول في دور الاتحاد الأوروبي من فاعل اقتصادي–تنموي إلى فاعل أمني–سياسي أكثر انخراطًا في إدارة صراعات جواره الشرقي، مع بيان حدود هذا التحول وإمكاناته في ضوء التحديات البنيوية والمؤسسية التي تواجه المشروع الأوروبي.

Abstract:

This review aims to provide an analytical and critical reading of the research paper titled "The Role of the European Union in Conflict Resolution in the Eastern Neighborhood: Selected Models." It does so by identifying the theoretical foundations upon which the paper interprets the nature of European effectiveness, deconstructing its conceptual premises related to normative power, crisis management, and preventive diplomacy, evaluating the methodology employed in addressing its applied models, and analyzing its conclusions. The ultimate goal is to situate the paper within the contemporary literature on the European Union and conflict resolution. The review adopts a systemic analytical approach as its primary procedural framework, identifying the structural and

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

contextual inputs that govern the EU's behavior in the Eastern Neighborhood, tracing its practical outputs in crisis management, and assessing the internal consistency between its theoretical framework and its applied tools. Furthermore, it seeks to test the study's ability to explain the limits of the European role in an environment characterized by the intertwining of regional and international interests, particularly in light of its interaction with Russia as an influential actor in the conflict dynamics. The review also focused on analyzing how the research addressed the selected models in the Eastern Neighborhood countries, such as Ukraine, Georgia and Moldova, in terms of mediation tools, monitoring missions, partnership agreements, institutional support programs, and the extent of their success in containing or managing conflicts. Thus, the review sought to assess the cognitive value of the study, and the extent of its contribution to explaining the shift in the role of the European Union from an economic-development actor to a security-political actor more involved in managing the conflicts of its Eastern Neighborhood, while indicating the limits of this shift and its potential in light of the structural and institutional challenges facing the European project.

المقدمة:

تتناول مقدمة البحث موضوع دور الاتحاد الأوروبي في إدارة وحل الصراعات في الجوار الشرقي من خلال التركيز على شراكته مع الأمم المتحدة، وإبراز مكانته في إطار تعددية الأطراف الدولية, وقد استند الباحث إلى عدد من المرجعيات الرسمية، من بينها تصريحات بان كي مون، وما ورد في معاهدة لشبونة، فضلًا عن الإشارة إلى دور فيديريكا موغيريني في صياغة التوجهات العامة للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية، الأمر الذي يعكس اطلاعًا جيدًا على الوثائق والمؤشرات المؤسسية المرتبطة بموضوع البحث, كما تُظهر المقدمة محاولة للربط بين الإطار النظري والواقع العملي، من خلال الإشارة إلى الحرب بين روسيا وجورجيا عام 2008، بوصفها مثالًا على قابلية الصراعات المجمدة للتحول إلى نزاعات مفتوحة، وهو ما يعزز البعد التطبيقي للدراسة كذلك، تضمنت المقدمة عناصر أساسية في البناء البحثي، مثل تحديد أهداف الدراسة، وطرح سؤال البحث، وصياغة الفرضية، مما يدل على إدراك الباحث لمتطلبات المنهج العلمي في الدراسات السياسية.

تنقسم الدراسة الى ثلاث محاور جاءت كالاتي:

المحور الاول الاتحاد الاوربي وحل النزاع في منطقة الجوار الاوربي يتناول الباحث في هذا المحور تحليل دور الاتحاد الأوروبي في إدارة وحل النزاعات داخل منطقة الجوار الشرقي، من خلال التركيز على كونه فاعلًا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

دوليًا مستقلًا من جهة، وإطارًا مؤسسيًا متكاملًا من جهة أخرى، يمتلك مجموعة متنوعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية ويبيّن الباحث أن الاتحاد الأوروبي يوظّف في هذا السياق آليتين أساسيتين، تتمثلان في سياسة المشروطية، والمشاركة المباشرة في عمليات إدارة النزاعات، إضافة إلى تنفيذ مهام مدنية وعسكرية، مستفيدًا من أقوى حوافزه في منطقة التوسع، وهو أفق العضوية المستقبلية, ويركّز الباحث على ما يُعرف بـ"قوة الجذب" الأوروبية، المتمثلة في قدرة الاتحاد على التأثير في سلوك الدول المرشحة عبر ربط الانضمام بالالتزام بمعايير سياسية واقتصادية قائمة على القيم الديمقراطية. ويوضح الباحث أن هذا التوجه يعكس أحد المرتكزات الفكرية لليبرالية السياسية، خاصة نظرية السلام الديمقراطي، التي تفترض أن الدول الديمقراطية تميل إلى تجنب الصراعات المسلحة فيما بينها وانطلاقًا من ذلك، يسعى الاتحاد إلى توسيع دائرة الدول المستقرة ديمقراطيًا بهدف إحداث تأثير غير مباشر في محيطه الإقليمي، بما يسهم في تعزيز الاستقرار والأمن ,كما يتناول دور معايير كوبنهاجن في تعزيز تسوية النزاعات، إذ يشير إلى أن هذه المعايير، وإن لم تنص صراحة على ضرورة حل النزاعات، فإنها تضمنت ضمنيًا مطلب تسوية الخلافات السياسية والحدودية مع الجوار, ويتوقف المحور عند تأثير أزمة كوسوفو في إعادة صياغة العلاقة بين التوسع والأمن، إذ يوضح أن اتفاقيات الاستقرار والمشاركة مع دول البلقان جاءت استجابة لمخاوف أوروبية من انتقال الصراعات العرقية وعدم الاستقرار إلى بقية المنطقة, وقد أدى ذلك إلى تحول في فلسفة التوسع، فبعد أن كان الأمن شرطًا مسبقًا للانضمام، أصبح الوعد بالعضوية أداة رئيسية لتحقيق السلام والاستقرار، عبر تحفيز الدول المرشحة على الانخراط في مسارات الإصلاح والتسوية, ويركّز الباحث كذلك على أهمية جدوى منظور العضوية، إذ يرى الباحث أن بعد أفق الانضمام أو غموضه يضعف الحافز على تسوية النزاعات، في حين أن تقديم وعود مبكرة قد يؤدي إلى تراجع الالتزام بالإصلاحات, كما يؤكد على دور تنوع الأدوات الأوروبية، التي تجمع بين سياسات طويلة الأمد، مثل بناء المؤسسات وتعزيز الحكم الرشيد، وإجراءات قصيرة الأمد، مثل الوساطة والبعثات الميدانية.

ويؤكد هذا المنظور أن أفق العضوية يشكّل عامل جذب رئيسيًا يُسهم في إدخال دول الجوار في مسارات التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، فضلًا عن تعزيز التعاون مع الدول المجاورة وتسوية النزاعات القائمة معها. كما يشير التحليل إلى أن الاتحاد الأوروبي يؤدي دورًا فاعلًا في بيئة الجوار من خلال توظيف آليات المشروطية والتعلم الاجتماعي، عبر تشجيع الدول المعنية على تبنّي المعايير الأوروبية والانخراط في الأطر السياسية والمؤسسية للاتحاد، الأمر الذي يجعل من هذه الأدوات عنصرًا محوريًا في قدرته على التأثير في إدارة وحل الصراعات، ولاسيما في سياق التوسع نحو الشرق. [1].

1 Nathalie Tocc, The EU and Conflict Resolution: Promoting Peace in the Backyard, Routledge ,2007, 161 .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

اما المحور الثاني جاء بعنوان سياسة الجوار وحل النزاع يتناول هذا المحور تحليل دور الاتحاد الأوروبي في إدارة وحل النزاعات ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية، بوصفها إحدى الأدوات الرئيسة التي اعتمدها الاتحاد منذ عام 2004 لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في محيطه الجغرافي الشرقي والجنوبي. ويبيّن الباحث أن هذه السياسة قامت منذ انطلاقها على ترسيخ القيم المشتركة، مثل الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فضلًا عن دعم التماسك الاجتماعي، وربط التعاون بثلاث أولويات أساسية هي التنمية الاقتصادية، والأمن، والهجرة والتنقل, كما يشير الباحث إلى أن مراجعة سياسة الجوار عام 2015 هدفت إلى تعزيز مرونتها وفعاليتها، من خلال اعتماد مبدأ ''التميّز'' أو ''التمايز''، الذي يقوم على تصميم شراكات خاصة بكل دولة وفقًا لخصوصياتها وتطلعاتها. ويتيح هذا النهج للاتحاد تقديم دعم متكيف مع احتياجات الشركاء، ويعزز مبدأ الملكية المحلية، إلا أنه في الوقت ذاته يعكس اعتماد الاتحاد على آلية المشروطية دون تقديم الحافز الأكبر المتمثل في العضوية الكاملة، الأمر الذي يحدّ من قدرته على التأثير العميق في مسارات حل النزاعات.

ويرى الباحث أن اعتماد الاتحاد على حوافز محدودة ضمن سياسة الجوار، بدلًا من أفق العضوية، أدى إلى تراجع فعالية المشروطية، خصوصًا في مجال إدارة الصراعات. ففي بعض الحالات، كما في بيلاروسيا، فُسّرت هذه الآلية على أنها تدخل في الشؤون الداخلية، مما أضعف القبول المحلي بها. وفي المقابل، سعت دول مثل أرمينيا وأذربيجان إلى تعزيز التعاون مع الاتحاد، بينما حدّدت دول أخرى، مثل أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا، العضوية الكاملة هدفًا استراتيجيًا، وهو ما أوجد فجوة بين توقعات هذه الدول وقدرات الاتحاد الفعلية على الاستجابة لها, ويؤكد الباحث أن بعثة المساعدة الحدودية الأوروبية أسهمت في تعديل بعض ديناميكيات الصراع، عبر الحد من التهريب وتعزيز التعاون بين مولدوفا وأوكرانيا، إلا أنها في الوقت نفسه أثارت ردود فعل سلبية من سلطات ترانسنيستريا وموسكو، التي اعتبرتها شكلًا من أشكال الحصار الاقتصادي. كما يلفت الباحث إلى أن استمرار الفساد وضعف التنمية في مولدوفا ساهما في إضعاف جاذبيتها لسكان الإقليم، ومن ثم تقويض فرص التسوية, ويشير الباحث كذلك إلى الدور المتزايد للعامل الاقتصادي في حسابات ترانسنيستريا، ولاسيما اعتمادها المتزايد على السوق الأوروبية في صادراتها، ما جعلها أكثر حذرًا تجاه أي تصعيد قد يهدد امتيازاتها التجارية. وفي هذا السياق، يبرز موقف رئيسة مولدوفا مايا ساندو، التي ربطت تسوية النزاع بآفاق الانضمام إلى الاتحاد، معتبرة أن الأفق الأوروبي قد يسهم في تيسير الحل.

وفي القسم الثاني من المحور، يتناول الباحث دور الاتحاد الأوروبي في نزاعات جنوب القوقاز، ولاسيما في جنوب القوقاز، التي تعد منطقة ذات أهمية استراتيجية عالية بسبب موقعها الجغرافي ومواردها الطاقوية وتنوعها العرقي. ويركّز على النزاعات المرتبطة بـ أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، إضافة إلى نزاع ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان, ويبيّن الباحث أن هذه النزاعات جعلت من جورجيا وأرمينيا وأذربيجان دولًا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

منخرطة بشكل مباشر في صراعات مستمرة، ما زاد من تعقيد البيئة الأمنية, كما يبرز تعيين ممثلين خاصين للاتحاد في المنطقة، وتوسيع صلاحياتهم لاحقًا للمساهمة في تسوية النزاعات بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا, ويخلص الباحث في هذا المحور إلى أن سياسة الجوار الأوروبية وفّرت إطارًا مهمًا لانخراط الاتحاد في إدارة النزاعات في الجوار الشرقي، من خلال الجمع بين الأدوات السياسية والاقتصادية والمؤسسية، غير أن فعاليتها بقيت محدودة بسبب غياب أفق العضوية، وتضارب المصالح الدولية، وضعف الاستجابة المحلية، واستمرار النفوذ الروسي. وبناءً عليه، فإن دور الاتحاد في هذا السياق ظل داعمًا ومكمّلًا أكثر منه حاسمًا، ومرهونًا بمدى قدرته على مواءمة أدواته مع تعقيدات البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بهذه النزاعات ومن خلال المراجعة نرى ان سياسة الجوار الأوروبية اطلقت في عام 2004 لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي، سواء في الجنوب أو في الشرق. وفي عام 2015، اعتمد الممثل الأعلى والمفوضية الأوروبية مراجعة سياسة الجوار الأوروبية، التي أدخلت تغييرًا على إطار التعاون واقترحت سبلاً لبناء شراكات أكثر فعالية في الجوار. تستند سياسة الجوار الأوروبية إلى التزام الاتحاد الأوروبي وجيرانه بالعمل معا على المجالات الرئيسية ذات الأولوية. تقوم هذه الشراكة على القيم المشتركة، وتعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي، كما تضيف السياسة ثلاث أولويات مشتركة للتعاون: التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار، والأمن، والهجرة والتنقل. يعترف هذا النهج بالتطلعات المختلفة للبلدان الشريكة نحو علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ولذلك يقدم الاتحاد شراكات مصممة خصيصًا لجيرانه. (1).

اما المحور الثالث بعنوان تقييم دور التحاد الاوربي في حل النزاعات في المنطقة عالج الباحث في المحور التركيز على مدى قدرة الاتحاد على ممارسة نفوذه السياسي والأمني دون الاستفادة الكاملة من أداة العضوية، والتي تُعد القوة الأساسية في ترغيب الدول الشريكة في تنفيذ الإصلاحات وتسوية النزاعات, ويشير التحليل إلى أن هذا التحدي يتضح بشكل خاص في حالتين محوريتين، هما مولدوفا وجورجيا، حيث يمتلك الاتحاد الأوروبي قدرة محدودة على تقديم ما يمكن أن يحفز الأطراف على الانخراط الكامل في تسوية النزاعات، إلا أن رغبة هذه الدول في تعزيز روابطها بالاتحاد تتيح له دورًا متزايدًا، كما هو الحال في نزاع ترانسنيستريا، خصوصًا مع قرب الصراع من حدود الاتحاد بعد انضمام رومانيا، مما يزيد من حساسية الاتحاد وحافزيته للتدخل وعلى النقيض، يظهر الوضع في جنوب القوقاز أكثر تعقيدًا، إذ على الرغم من التزام جورجيا بالتكامل الأوروبي

)European External Action Service, European Neighbourhood Policy (ENP), 2021, 1

https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy_en?utm_source=chatgpt.com

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والعبر الأطلسي، لا يزال الاتحاد الأوروبي مترددًا في الانخراط المباشر في نزاعات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ويلاحظ الأمر نفسه في نزاع ناغورنو كاراباخ، حيث تفضل بروكسل تقديم الدعم والمساعدة عبر منظمات دولية أخرى بدلاً من الانخراط الفردي المباشر. ويشير الباحث إلى أن أداة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي توفر نوعًا من التوازن بين سياسات المجتمع الأوروبي وسياسات الأمن والسياسة الخارجية المشتركة (CFSP)، لكنها لا تغني عن دور الوساطة المباشرة في النزاعات الأكثر تعقيدًا.

ويرجع الباحث أسباب هذا التردد إلى عدة عوامل، أهمها أن منطقة التوسع تظل أولوية استراتيجية للاتحاد الأوروبي، حيث يمكنه استخدام كامل أدواته لضمان انضمام الدول المرشحة بسلاسة، بينما في سياسة الجوار يكون التدخل محددًا بحدود معينة. كما يُعزى جزئيًا هذا التردد إلى الوجود الروسي والمصالح الحيوية لموسكو في منطقة الجوار الشرقي، إذ ينظر الاتحاد الأوروبي إلى روسيا باعتبارها لاعبًا رئيسيًا يجب مراعاته، كما تعتبر موسكو سياسة الجوار الأوروبية بمثابة جزء من عقيدة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وليس مجرد برنامج تعاون متساوٍ مع الشركاء، مما يعقد جهود الاتحاد في الانخراط الكامل في تسوية النزاعات.

ومن خلال المراجعة يتناول هذا المقال سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه النزاعات الانفصالية في ما بعد الاتحاد السوفيتي في ترانسنيستريا، أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية، وناغورنو-كاراباخ. ويؤكد المقال أنه لفهم الاتحاد الأوروبي كفاعل في إدارة الأزمات، يجب دراسة ليس فقط نمط التدخل في حل النزاعات وتأثير هذه التدخلات، ولكن أيضًا قرارات الاتحاد بعدم التدخل. ... يحلل المقال قرارات الاتحاد الأوروبي في تعيين مبعوثين خاصين، وإرسال عمليات إدارة أزمات مدنية، وتقديم المساعدات إلى مناطق النزاع، لكنه يستخلص أيضًا الدروس من رفض الاتحاد الأوروبي النظر في نشر قوات حفظ سلام أو تجنب استراتيجيات حل النزاعات التي قد تُغضب روسيا. (1).

وفي النتائج والمناقشات من هذا الدراسة يُظهر الباحث أن دور الاتحاد الأوروبي في حل النزاعات على حدوده الشرقية يواجه تحديات كبيرة بسبب غياب استراتيجية واضحة، كما يتضح في حالات كوسوفو، قبرص، والمناطق الكردية التركية، والنزاعات المجمدة في ترانسنيستريا وجورجيا. يعتمد نجاح الاتحاد على عوامل مثل جدوى منظور العضوية، وتصور الأطراف عن الاتحاد، وتنوع الأدوات المطبقة، والتنسيق مع الأطراف الأخرى, في منطقة الجوار الشرقي، يبرز التدخل الروسي كعامل مؤثر، ما يستدعي حوارًا مستمرًا مع موسكو، مع ضرورة تواجد الاتحاد على الأرض لفهم مواقف جميع الأطراف، بما في ذلك الكيانات غير المعترف بها. كما أن المشاركة المباشرة في التفاوض وتوحيد موقف الدول الأعضاء يظل أمرًا أساسيًا لتعزيز مصداقية الاتحاد، إلى جانب

)Nicu Popescu, EU and the Eastern Neighbourhood: Reluctant Involvement in Conflict 1 Resolution, European Foreign Affairs Review, Vol. 14, No. 4, 2009, 266.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

استخدام أدواته المدنية والعسكرية, على الرغم من محدودية نجاح بعض المبادرات مثل ميثاق الاستقرار أو التعاون في البحر الأسود، فإن انضمام بلغاريا ورومانيا يتيح فرصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والمرشحين والشركاء الإقليميين، بما يشمل روسيا وتركيا، ويؤكد أهمية تطبيق نهج متكامل يجمع بين الحوافز، التفاوض المباشر، والإطار المؤسسي المشترك لتحقيق حل النزاعات.

وفي خاتمة الدراسة خلص البحث إلى أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا تركزت بشكل كبير على الجانب الطاقوي، فيما تبقى النزاعات المشتركة مع الجيران من أصعب الملفات التي يواجهها الاتحاد. ويبدو أن أي حل نهائي لهذه النزاعات مستحيل دون إشراك موسكو، مما يجعل الحوار مع روسيا أمرًا ضروريًا لتأسيس أرضية مشتركة للتسوية, إلا أن قدرة الاتحاد الأوروبي على اتباع هذا النهج محدودة في الوضع الحالي، إذ تعيق المشكلات الداخلية عمله كفاعل دولي موثوق. كما أن الرسائل غير الواضحة الموجهة إلى المرشحين والدول الشريكة تخلق حالة من الغموض حيال نوايا الاتحاد. ومع ذلك، إذا قرر الاتحاد الأوروبي التدخل لتغيير الوضع القائم على حدوده الشرقية، فسيكون من الضروري أن يكون مستعدًا جيدًا لمواجهة العواقب النهائية لهذه الإجراءات، بما يضمن فاعلية وتوازن السياسات المتبعة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0